مجلة جامعة الملك سعود

المجلد الثالث

الآداب (١)

١٤١١هـ

(١٩٩١م)

الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود
ص. ب ٢٢٤٨٠ - الرياض ١١٤٩٥ - المملكة العربية السعودية

٤١٣٣٠٠١٢٧٣

مجلة جامعة الملك سعود، م٣، الآداب (١)، ص ص ١٨٩ - ٢١١ (١٤١١هـ / ١٩٩١م).

بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية

عبدالله عبدالرحمن الفيصل
أستاذ مساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤٠٨/٢/١٨هـ وقبل للنشر بتاريخ ١٤٠٨/١٠/١٧هـ)

ملخص البحث. تحاول هذه الدراسة تحليل بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المستخرجة من السجلات لـ ١٤٢ حالة طلاق في إحدى محاكم الرياض. وهذه الدراسة استطلاعية تهدف إلى التعرف على ديناميكية الطلاق في الرياض. أما العوامل المنتقاة للدراسة، فتتضمن العمر، التعليم، مدة الزواج، خبرة الطلاق الماضية وأسباب الطلاق.

لقد بينت الدراسة أن المطلقات — بصفة عامة — أصغر عمرًا من المطلقين أي أن أعمار ٥٥٪ منهن لم تزد عن ٢٥ سنة مقارنة بالمطلقين حيث إن أعمار ٥٢,٣٪ منهم تتراوح بين ٢٥ - ٤٠ سنة. إضافة إلى أن ثلثي المطلقين والمطلقات حصلوا على تعليم ابتدائي في أحسن الأحوال أو أميين. أما عن خبراتهم بالطلاق، فقد أوضحت الدراسة أن ٧٧٪ من المطلقات و ٦١٪ من المطلقين لم يسبق لهم الطلاق من قبل. أما بالنسبة لمن طلقوا في السابق فإن ٧٥٪ منهم طلقوا بعد ٣ سنوات أو أقل من الحياة الزوجية، إلا أن ٢٨٪ منهم طلق خلال السنة الأولى للزواج.

أما عن أسباب الطلاق فقد بينت السجلات ٢٤ سببًا للطلاق، كما تبين أن «عدم التوافق» بين الزوجين أكثر الأسباب ذكرًا كسبب للطلاق، يليه تدخل الأهل في شؤون الزوجين كسبب يحتل المقام الثاني للطلاق.

إضافة إلى ما سبق، فقد أوضحت الدراسة أن ٧٠٪ من المطلقين والمطلقات لم تربطهم صلة قرابة قبل الزواج. وقد تؤشر هذه النتيجة إلى الوظيفة الكامنة latent function للترغيب الثقافي بالزواج من الأقارب وعلاقة ذلك باستمرارية الحياة الزوجية لمدد طويلة.

مقدمة

الأسرة سمة عامة في المجتمع الإنساني، فهي النواة المشروعة التي تعمر بها الأرض، وعليها يرتكز المجتمع، وهي المحيط الذي يبدأ الفرد تكوينه الاجتماعي ويبدأ منها رحلته في الحياة. التنشئة الاجتماعية إحدى وظائف الأسرة، تزود الفرد بالخبرات والقيم والمعايير والتطلعات المحببة والممنوعة لينطلق الفرد من الأسرة إلى الحياة، وإلى الأسرة يرجع من مشاغله اليومية آملاً بالدفء العاطفي والدعم المعنوي. ولأهمية الأسرة، وضع المجتمع معايير لتكوينها وفضها. الطلاق على نقيض الزواج، وسيلة اجتماعية لحل الأسرة وما تنظمه من علاقات اجتماعية، والطلاق مع أنه مباح في الشريعة الإسلامية، إلا أنه «أبغض الحلال عند الله.» إن تحليل الطلاق نابع من إدراك واقعي لعدم ثبات وأزلية العلاقات الاجتماعية حيث إنها تتأثر بعوامل شتى: نفسية واقتصادية واجتماعية. أما كراهية الطلاق فيتضح من الضرر الآني أو المستقبلي الذي يلحق بالعلاقات القائمة أو النشء والمجتمع.

هدف الدراسة

إن انتشار الطلاق وارتفاع معدلاته في المجتمع يؤشر إلى خلل في الأسرة وفي المجتمع. أما بيانات الطلاق في المملكة العربية السعودية فليست متوافرة لأسباب منها ندرة الدراسات عن هذا الموضوع الحيوي. وكمحاولة للإسهام بدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية، فإن هذه الدراسة ستبين بعض الخصائص الاجتماعية للمطلقين السعوديين الذي أنهوا زواجهم في محكمة الضمان والأنكحة بالرياض. وهذه الدراسة الاستطلاعية ستحاول بيان ووصف الخصائص الاجتماعية كما هي مبينة في سجلات المحكمة عن المطلقين السعوديين والذين بلغوا ١٤٢ حالة من ضمن ١٥٤ حالة حكمت بالمحكمة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٤٠٧هـ. أما الخصائص التي سنتناولها (للطرفين) فهي: العمر عند الطلاق، التعليم عند الطلاق، مدة الزواج، أسباب الطلاق، عدد الأطفال للمطلقين، مرات الزواج، وصلة القرابة بين المطلقين.

لقد ذُكر آنفًا أن البيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة جمعت من سجلات المحكمة، وهذه السجلات لا تبين من الذي أدلى بالبيانات أهو المطلق أو المطلقة أم هما معًا. لاشك أن غياب مثل هذه المعلومات تؤثر على مصداقية بعض النتائج خصوصًا ما يرتبط منها بأسباب الطلاق إن لم يدليا بها سوية لأن كل طرف قد يرى أسبابًا مغايرة لما يراه الطرف الآخر.

الإطار النظري

يعتبر النظام الأسري من النظم الرئيسة في أي مجتمع إنساني لقيامه بوظائف ضرورية لاستمرار ذلك المجتمع واستقراره. والنظام الأسري لا يقوم بوظائفه في معزل عن النظم الرئيسة الأخرى — الدينية، الاقتصادية، السياسية، والتربوية — لأن هذه النظم تتفاعل مع بعضها بما في ذلك النظام الأسري، وتمثل البيئة المؤثرة عليه. إلا أن تقبل الأسر لتأثيرات هذه النظم متفاوت الدرجات نظرًا لتفاوت ظروف كل أسرة واحتياجاتها.

ويمثل الزواج المعيار المشروع اجتماعيًا ودينيًا لتكوين الأسرة في كثير من الثقافات الإنسانية، فالثقافة العربية الإسلامية تعتبر «الزواج رابطًا بين اثنين لهما حاجات متكاملة وحياة مشتركة وعلاقة حب ومودة وأنس. . . ومستقبل يلتقي بالذرية المرتقبة. . . ويكون بينهما من الملازمة والاتصال الأبدي ما يكون بين الروح والجسد.»[١]

لذا فإن الزواج وتكوين الأسرة يرتكز على رضى المتزوجين بتكوين العلاقة إضافة إلى كون ما يقدمان عليه وما يترتب نتيجته مسؤولية اجتماعية. وتبرز أهمية الأسرة من الوظائف المناطة بها والتي بينها علماء الاجتماع بالآتي:[٢]

١ ـ إنجاب أعضاء جدد للمجتمع
٢ ـ إيواء النشء ورعايته
٣ ـ التنشئة الاجتماعية
٤ ـ العطف والحماية لأفراد الأسرة

---

(١) محمد عبدالله عرفة، *حقوق المرأة في الإسلام* (القاهرة: المؤسسة السعودية، ١٩٨٧م)، ص ١٥.

(٢) Donald Light and Suzanne Keller, *Sociology* (New York: Alfred Knopf, 1979), p. 370.

متعددة. فالطفل الذي ينشأ في أسرة مفككة لا يتعلم الأدوار الاجتماعية — خصوصًا الأدوار الأسرية — بطريقة سليمة نتيجة غياب توجيه والديه وتفاعلهما معه.

فالفرد، من هذا المدخل النظري، يلجأ إلى رصيد خبراته وما تعلم في أسرة التنشئة كقدوة تحتذى في تنفيذ أدواره الأسرية في المستقبل. ومن هنا، فإن كثيراً من حالات الطلاق تحدث نتيجة غياب القدوة الحسنة في مرحلة التنشئة للمطلق والاهتداء بقدوة مرتبكة في القرارات وقاصرة في قراراتها الاجتماعية.(١١)

تماسك الأسرة Family Cohesion (١٢)

يؤكد منظور تماسك الأسرة على العلاقة الثنائية فقط بين الزوج والزوجة. فالعلاقة بين الزوج والزوجة تنفض عندما تصل درجة التماسك إلى مستوى منخفض. أما عوامل تماسك وانحلال العلاقة الثنائية بين الزوجين فقد حددت في ثلاثة هي:

١ ـ عوامل الجذب لتماسك العلاقة والتي تشمل اشباع احتياجات الزوجين المعيشية والأمنية والحب والاحترام والعشرة والتمتع الجنسي.

٢ ـ عوائق التفكك وتحوي مشاعر وواجبات كل طرف نحو الآخر ومسؤوليتهما تجاه أطفالهما، مسؤوليتهما تجاه قيم سامية كاحترام الرابط الأسري، إضافة إلى تكاليف مالية ستدفع سواء بالنسبة لتسوية الانفصال (رسوم المحامين) أو الإقدام على تكوين علاقة أسرية جديدة.

٣ ـ عوامل جذب جديدة منافسة لمصادر إشباع الاحتياجات التي قامت عليها العلاقة الزواجية، وقد تكون هذه العوامل المنافسة مادية كالاستقلال الاقتصادي للفرد أو رمزية كتحقيق الذات بالنسبة له (لها) أو عاطفية كالرغبة بالتمتع الجنسي بشريك جديد.

(١١) يرى Herzog and Sudia أنه رغم انتشار الافتراض أن التنشئة في أسرة مطلقة له علاقة بتفكك أسر الأطفال في المستقبل، إلا أن الباحثين يتحفظان على هذا الافتراض لندرة الدراسات التي تؤيده.

انظر: Pope and Muller, p. 50 كذلك انظر: E. Herzog and C. Sudia, "Children in Fatherless Families," in B. M. Caldwell and H. N. Ricciuti (eds.) *Child Development and Social Policy*, (Chicago: University of Chicago Press, 1973).

(١٢) George Levinger, "A Social Psychological Perspective on Marital Dissolution," *The Journal of Social Issues*, 32, No. 1 (1976), 21-47.

فالعلاقة الزواجية — من هذا المنظور — تحل عندما تصبح عوامل الجذب الجديدة أقوى من عوامل الجذب الأصلية وعوائق التفكك.

المنظور البنائي(١٣)

يعتمد المنظور البنائي على تأثير القيم والمعايير الاجتماعية السائدة داخل الأسرة وما يحيط بها كميسر أو معيق لحل الأسرة. والمنظور البنائي يعتمد على خمسة عناصر، أربعة منها مهيئة؛ أما العنصر الخامس فهوالطلاق كنتيجة، والعناصر المهيئة هي:

١ ـ التيسير البنائي structural conduciveness، بمعنى أن القيم والمعايير السائدة في محيط الأسرة الاجتماعي قد تساعد أو تعيق إنهاء العلاقة الزواجية. فالقيم الاجتماعية التي تجعل وحدة الأسرة فوق أي اعتبار لا تيسر إقدام الأفراد على الطلاق بصرف النظر عن سعادة الزوجين بعكس ما قد يحدث لو توافرت قيم تعتبر الطلاق أمرًا عاديًا إن لم يتم الوفاق بين الطرفين.

٢ ـ التوتر البنائي structural strain، وهذا العنصر يعني أن علاقة الطرفين أصيبت بالخلل نتيجة عوامل مختلفة منها اختلاف احتياجاتها أو اختلاف الأولويات لدى كل منهما أو قد تكون نتيجة تحول في معنى أدوارهما عما كانت عليه، كأن تعمل الزوجة إلا أن زوجها يستمر بمطالبتها بالأعمال المنزلية المتوقعة من ربة بيت متفرغة.

٣ ـ المعتقدات الاجتماعية السائدة generalized beliefs، بمعنى أن مفاهيم وتعاريف جديدة للمعايير والأدوار التقليدية أصبحت متداولة ومقبولة لدى قطاع كبير من المجتمع، وهذه المفاهيم الجديدة تعمق من التشنج في علاقة الزوجين مما قد يضطر الزوجين للطلاق كحل لهذه الأزمة. وقد تكون حركة تحرير المرأة في الولايات المتحدة women's lib-eration أحد المعتقدات الاجتماعية الجديدة حيث انتشرت فكرة إعادة صياغة ومحتوى دور

(١٣) D. Jaffe and R. Kanter, "Couple Strain in Communal Households," *The Journal of Social Issues*, 32, No. 1 (1976), 169-91.

كذلك انظر: Neil Smelser, *Theory of Collective Behavior* (Boston: Beacon Press, 1970). حيث يفصل المقصد الأصلي لهذا المنظور البنائي، حيث إنه، وكما يبين عنوان الكتاب أنه مقدم أصلاً لدراسة السلوك الجمعي وما ينتج عنه.

المرأة التقليدي في الأسرة. وقد أثر هذا المفهوم الجديد سلبًا على علاقة بعض المتزوجات بأزواجهن وأسرهن.(١٤)

٤ ـ عوامل معجلة بالانفصام precipitating factors ، وهذا العامل يفترض أن الوضع الأسري متأزم وأنه سيهيء للتفكك وقد يكون العامل بسيطًا في محتواه كبيراً في تأثيره لأنه يفجر الأزمة الأسرية أي أن هذا العامل بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

ومع أن هذه المداخل النظرية الثلاثة تعالج موضوعًا واحدًا، الطلاق، إلا أنها تركز على وحدات تحليلية مختلفة، فبينما يركز مدخل «القدوة» على الفرد كوحدة تحليلية، نرى مدخل «تماسك الأسرة» يعتمد على العلاقة الثنائية بين الطرفين فقط، وما يؤثر على هذه العلاقة من منظور القائمين على العلاقة وكأنها في معزل عن المحيط الاجتماعي حولها.

فالعلاقة الثنائية تضم الزوجين وما يؤثر عليهما من معايير اجتماعية خاصة بطرفي العلاقة. أما المنظور البنائي فإنه يفسر الطلاق على ضوء القيم السائدة في المحيط الذي يكتنف الأسرة إضافة إلى ما يؤثر على الفرد أو على العلاقة الثنائية بين الزوجين. المداخل الثلاثة، رغم اختلاف وحداتها التحليلية، إلا أن تفسيراتها للطلاق مكملة لبعضها، فالعوامل البنائية مثلاً لا يمكن إدراك تأثيرها دون معرفة كيف يتعامل معها الفرد ويترجمها إلى سلوك.

أما من الناحية الثقافية فعلى الرغم من أنها أوجدت لمعالجة قضايا اجتماعية في ثقافة مختلفة عن ثقافة مجتمع المملكة العربية السعودية إلا أنها ستعين هذا البحث كمؤشر لبعض العوامل السائدة في المجتمع system context كميسر أو مثبط لانتشار الطلاق.(١٥)

(١٤) Stockard and Johnson, pp. 58-59.

(١٥) لا شك أن الافتراضات التي بنيت عليها هذه المنطلقات مغايرة لبعض المنطلقات الثقافية في مجتمع المملكة العربية السعودية. فمثلاً ليس من الضروري أن يطلق المرء زوجته ليتمتع بشريك جديد. كما أن عوامل الجذب المفترضة في مدخل «تماسك الأسرة» يفترض وجود ما يجذب الزوجة إلى زوجها أصلاً بينما لا توجد مثل عوامل الجذب الفردية هذه في المجتمع السعودي ويستبدل عنها

الدراسات السابقة

سنبين في الفقرات التالية بعض الدراسات عن الطلاق، وسنأخذ هذه الظاهرة من زاويتين: أسباب الطلاق وآثاره.

١ ـ أسباب الطلاق

تختلف أسباب الطلاق من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يندر وجود سبب واحد للطلاق بل عادة ما تكون هناك مجموعة من الأسباب المتشابكة تقود جميعها إلى الطلاق. لقد ذكر Clayton(١٦) ١٢ سببًا للطلاق في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأميريكية نذكر منها عدم التوافق الجنسي، أسباب اقتصادية، الإدمان على المسكرات، الزنا، تدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياة وشؤون الزوجين. أما في المغرب، فإن ما تبين أسباب منها عدم الإنجاب، غياب الزوج مدة طويلة، عدم توفير الحاجات الأساسية كالمأكل واللبس وغيره للزوجة.(١٧) أما في الكويت فإن أكثر أسباب الطلاق شيوعًا صنفت إلى مجموعتين.(١٨) المجموعة الأولى خاصة بالزوج وهي:

١ ـ تدخل أهل الزوج أو الزوجة في الشؤون الخاصة لأحد الطرفين.

٢ ـ سكن الزوج مع أسرته (والده ووالدته وإخوته) نظرًا لحاجة الأسرة إليه ماديًا أو معنويًا وعدم رضى الزوجة عن ذلك.

٣ ـ بقاء الزوج في الديوانيات مع أصدقائه خارج المنزل حتى ساعات متأخرة من الليل وبصورة متكررة.

٤ ـ ضرب الزوج لزوجته ضربًا مبرحًا.

٥ ـ إدمان الزوج على الكحول والمخدرات.

= عوامل جذب بين الأسرتين. لمزيد من تقصي هذا الموضوع، انظر: زهير حطب، *تطور بنى الأسرة العربية* (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠م)، ص ص ١٢١ ـ ١٣٩.

(١٦) Richard Clayton, *The Family, Marriage and Social Change* (Lexington: D. C. Heath and Company, 1979), pp. 566-67.

(١٧) Vinessa Maher, *Women and Property in Morocco* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974), p. 199.

(١٨) إسماعيل، *الطلاق*، ص ص ١٢ ـ ١٣.

٦ ـ مصادقة الزوج لبعض النساء من غير زوجته الشرعية في البلد أو خارج البلد.
٧ ـ عدم صرف الزوج على أسرته نتيجة لزواجه من امرأة أخرى أو انشغاله بأمور أخرى.

المجموعة الثانية خاصة بالزوجة وهي

١ ـ عدم اكتراثها بالمنزل ووجودها في منزل والديها لفترات طويلة وفي أغلب أيام الأسبوع.
٢ ـ عناد الزوجة وتشددها في آرائها وعدم مشاركتها للزوج في اتخاذ القرارات الأسرية.
٣ ـ زيارة الزوجة لصديقاتها لفترات طويلة يوميًا.
٤ ـ الاتصالات الهاتفية اليومية المطولة بصديقاتها أو بأسرتها باستمرار.
٥ ـ علاقتها بأشخاص أو أسر لا يرتاح إليهم الزوج.
٦ ـ تأييد أسرة الزوجة: (خاصة الأبوين) لآراء ابنتهم عند تأزم العلاقات بينهما وبين الزوج وبالتالي تشجيع البنت على الطلاق بدلاً من أن يكون لهم دور التآلف والربط بين الزوجين.

أما في المملكة العربية السعودية فإنه لم يتوافر بعد حصر شامل لأسباب الطلاق، إلا أن محكمة الضمان والأنكحة بالرياض أتت بأربعة وعشرين سببًا شائعًا للطلاق مبينة في الجدول التالي:

م	الأسباب الشائعة للطلاق	م	الأسباب الشائعة للطلاق
١	عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق	١٣	ضعف الإمكانيات المادية للزوج
٢	عدم الإنجاب (العقم أو تعاطي حبوب منع الحمل)	١٤	كثرة مطالب الزوجة
		١٥	عدم اهتمام الزوجة بشؤون المنزل
٣	عيب خفي في أحد الزوجين	١٦	وجود أولاد للزوج من زوجة سابقة
٤	فارق السن الكبير	١٧	عدم رغبتها العيش مع أهل الزوج في منزل واحد
٥	مرض لا تستطاع معه العشرة	١٨	عدم رؤية الزوجة بعد خطبتها

م	الأسباب الشائعة للطلاق	م	الأسباب الشائعة للطلاق
٦	الزواج من امرأة أخرى	١٩	المغالاة في المهر
٧	اختلاف في العادات والتقاليد	٢٠	ارتباط الزوجة بعمل وظيفي
٨	وجود أولاد للزوجة من زواج سابق	٢١	إصرارها على تكميل تعليمها
٩	سبب أخلاقي	٢٢	إكراه المرأة على الزواج وعدم أخذ رأيها
١٠	الخلاف على أمور مادية	٢٣	الدافع له الرغبة في التجديد
١١	الفرق في المستوى الثقافي	٢٤	سوء معاملة الزوجة وعدم طاعتها لزوجها
١٢	تدخل الأهل		

من قراءة الأسباب السابقة يظهر أن عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية تكمن وراء كثير من الأسباب المذكورة لحالات الطلاق، سنتناول بعضًا منها في الفقرات التالية.

أسباب اجتماعية واقتصادية

لا شك أن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية تمر بمرحلة ما يسمى بالطفرة الاقتصادية والتي استمرت قرابة ١٥ عامًا. لقد تركت «الطفرة» أثرًا على سلوكيات الناس لأنها فتحت لهم مجالات جديدة للاطلاع على ثقافات مختلفة وأنماط حياتية جديدة على ما ألفوه في مجتمعاتهم. كما يشترك مجتمع الخليج والجزيرة أيضًا في خصائص ثقافية منها الدين والقيم الاجتماعية القبلية النبيلة كالكرم والنخوة، إلا أن بعضًا من هذه القيم الاجتماعية أصبح تأثيرها سالبًا dysfunctional لأن وظائفها القبلية قد تلاشت إن لم تكن زالت. من هذه القيم تقسيم المجتمع إلى فئات اجتماعية متفاوتة في المكانات الاجتماعية ورفض التزاوج بين أفراد هذه الفئات رغم انتشار المستوى التعليمي وارتفاعه في الوقت الحاضر. بصفة عامة القبيلي (الحر) لا يزوج «الصفار أو الخضيري» في نجد ولا يزوج «الأصل» «البلحط» أو «الفيضي» في جنوب المملكة. إن تم زواج بين أفراد الفئتين، فإن التوجه الاجتماعي القبلي يبرز كضغوط اجتماعية وأسرية (مقاطعة أسرية) قد تدفع الطرفين للطلاق.(١٩)

(١٩) محمد عبدالله عرفة، *حقوق المرأة*، ص ١٠٧؛ كذلك انظر: إحسان عبدالقدوس، «بلا زواج» في كتاب *شفتاه* (بيروت: دار القلم، ١٩٦٩م)، ص ص ١٦ ـ ٢١، مع العلم أن هذا الكتاب ترفيهي وقصصي إلا أن ما يهمنا من ذكر المقالة داخله أن موضوع التكافؤ القبلي في الزواج موجود =

من هذه القيم أيضًا زواج المصلحة أو إتمام زواج يقتضي في المقام الأول مصلحة وتكافؤ الأسرتين (سواء أقارب أو غير ذلك) والذي قد ينتهي بالطلاق أيضًا إن لم يرض طرفا العلاقة الشرعيين بالزواج أصلاً.[٢٠]

كما أن التأييد الاجتماعي والثقافي للزواج من البنات الصغيرات عمرًا (الزواج من بنت ١٥ مثلاً) تشد معطيات الحاضر المختلفة كمًا ونوعًا إلى ماضٍ كانت الفرص الحياتية المتاحة للمرأة محدودة. ولقد سير مثل هذه الزيجات في الماضي معطيات اجتماعية واقتصادية وفكرية متواضعة منها الحقيقة أن «البنت مالها إلا الزواج» أو أن تزويج البنت صغيرة ليس إلا تخفيفًا من أعباء المعيشة لأسرتها. أما الآن وبعد أن عمت النهضة مجتمع المملكة العربية السعودية، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تغيرت، فازداد المستوى التعليمي لدى الجنسين وزاد دخل الفرد والأسرة وطرقت المرأة ميدان العمل ونهض المستوى الثقافي لفئات كثيرة في المجتمع. إن تقيد البعض بمعايير فترة الانحسار الاجتماعي والاقتصادي تؤثر سلبًا على الزواج القائم على معيار صغر العمر (فارق السن) لأن الأمور الحياتية سيناقشها الزوجان «من واقع عمريهما العقلي» وقد يكون الاختلاف في الإدراك نتيجة العمر من أسباب الطلاق.[٢١]

أما تعدد الزوجات فسلوك أباحه الإسلام للرجل وقيده بالعدل في المعاملة بين الزوجات. وتظهر صعوبة القيام بالعدل بينهن في توفير متطلباتهن الضرورية والكمالية من بيت مستقل وسائق وسيارة وخادمة وأثاث من نوع معين.[٢٢] إن هذه المتطلبات الضروري منها والتحسيني قد يرهق الزوج نفسيًا وماليًا (إن لم يكن موسرًا) ويكون الطلاق مخرجًا للزوج من عبء هذه المسؤوليات.

= وأن من الشباب من يريد الخروج عليه — كما تبيح ذلك الشريعة — إلا أن البناء الاجتماعي بقواه المستترة والظاهرة لا يعين الزوجين على العيش بسعادة.

(٢٠) حطب، *تطور*، ص ١٥٩.

(٢١) إسماعيل، *الطلاق*، ص ص ٢ - ٣؛ كذلك انظر: Maher, p. 199.

(٢٢) إسماعيل، *الطلاق*، ص ص ٣ - ١٨.

من الناحية الثقافية لقد حثت الثقافة العربية - الإسلامية أبناءها على طلب العلم من المهد إلى اللحد وطلب العلم ولو في الصين لما للعلم من أهمية بالغة في ترشيد المعاملات الاجتماعية عامة والعلاقات الأسرية خاصة. إلا أن التعليم بحد ذاته ليس حائلاً دون الطلاق فمن المطلقين من هم في أعلى أو أقل المستويات العلمية، إلا أن الدراسات الاجتماعية في بعض الدول العربية[٢٣] تبين أن ارتفاع نسبة التعليم تكبح نسبة الطلاق لأن التعليم يتيح للزوج أو الزوجة أو كليهما بدائل لحل ما يواجههما من صعوبات حياتية، والتعليم يرتبط عادة بمعايير وقيم المجتمع الثقافية، فالثقافة العربية - الإسلامية تؤكد على أهمية الأسرة وترفع من مكانتها وتصنفها باللبنة الأولى لبناء المجتمع.[٢٤] إن التصور الفكري والتوجه الاجتماعي السابق الذكر، يدعم دور التعليم والثقافة في ترشيد العلاقات الأسرية ويؤطرها «بالمودة والرحمة. . . والعشرة بالمعروف» تحسبًا للاختلافات التي قد تبرز نتيجة اختلاف تنشئة الزوجين عند مواجهتهما مصاعب الحياة. إضافة إلى دور ارتفاع مستوى التعليم في تخفيض عدد حالات الطلاق، فإن عدد الأطفال لدى الزوجين يؤثر على قرار الزوجين بالطلاق فالدراسات الاجتماعية[٢٥] بينت أن لزيادة عدد الأطفال في الأسرة دورًا في تقليص احتمال وقوع الطلاق وقد يكون ذلك نتيجة ما يشعر به الزوجان من عبء المسئولية تجاه أولادهما خصوصًا إن كانوا في مراحل التنشئة الاجتماعية التكوينية لشخصياتهم.

ب - آثار الطلاق

لاشك أن حكمة تكمن وراء الحديث الشريف بأن أبغض الحلال عند الله الطلاق، فهو أبيح نعمة ومصلحة للإنسان لإخراجه من الضيق؛ أما كراهيته فتتمثل بما قد يلحق بالأسرة وأفرادها من ضياع عاطفي واجتماعي، وما قد يلحق بالمجتمع من ضرر عيني أو

(٢٣) سناء الخولي، *الزواج والعلاقات الأسرية* (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩م)، ص ٢٧١؛ كذلك انظر: نورة الهزاني، «الطلاق في الرياض،» رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٩.

(٢٤) سيد قطب، *العدالة الاجتماعية في الإسلام* (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨١م)، ص ٦٩.

(٢٥) الخولي، *الزواج*، ص ٢٦٧؛ والهزاني، «*الطلاق*،» ص ٧٣.

معنوي. فارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع تؤشر إلى خلل بالأسرة وبالمجتمع. فالطلاق يَحرِمُ أحد الوالدين من عواطف ذريتهما كاملة ويَحرِمُ الذرية التنشئة الاجتماعية السوية لفقدان أحد والديهما. فالدراسات الاجتماعية قد بينت أن احتياجات أبناء المطلقين الاجتماعية والنفسية تمثل ٢ : ١ مقارنة بأطفال الأسر السوية.(٢٦) كما أن هذا الحرمان العاطفي لأطفال المطلقين قد ينعكس مستقبلاً على سلوكهم ومقدراتهم كآباء وأمهات صالحين، كما يقوى من احتمال وقوع الأطفال ضحايا أو أدوات للانحراف الاجتماعي.

والطلاق يؤثر أيضًا على طرفي العلاقة الزواجية فمكانتهما الاجتماعية — كمطلقين — سوف توصم اجتماعيًا «بالفشل» وإن كانت معاناة المرأة من وصمة الطلاق أقسى، لأن المجتمع (بحق أو بغير حق) عادة ما يضع على المرأة لوم فشل الزواج،(٢٧) كما أن أسرة المطلقة ستتحمل أعباء مادية واجتماعية لوجود «مطلقة» بينهم.

النتائج في المملكة العربية السعودية

كما هو الحال بالنسبة لبعض دول الخليج والجزيرة العربية(٢٨) فإن دراسة شاملة ودقيقة لظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية غير ممكنة لعدم توافر إحصائيات كاملة للطلاق أو الزواج لأن الزواج والطلاق لا يشترط فيهما أن يكونا عن طريق المحاكم الشرعية وإن كانت جهود تبذل الآن لتحقيق ذلك.(٢٩) وسنتناول في الصفحات اللاحقة عرضًا وتحليلاً لبعض خصائص المطلقين السعوديين.

(٢٦) Andrew Cherlin, *Marriage, Divorce, Remarriage* (Cambridge: Harvard University Press, 1981).

(٢٧) الخولي، *الزواج*، ص ٢٦٧.

(٢٨) إسماعيل، *الطـــلاق*، ص ص ١ ـ ٣٤.

(٢٩) يبين الكتاب الإحصائي لوزارة العدل لعام ١٤٠٤هـ وهو آخر إحصائية متوافرة، أن عدد حالات الطلاق لعام ١٤٠٤هـ بلغت ١١,٨٨٠ حالة، كما أن حالات الزواج بلغت ٣٣٩,٥٥٦ حالة. *الكتـاب الإحصـائي الثـامن* (الرياض: وزارة العدل، شعبة الإحصاء، ١٤٠٤هـ)، ص ص ١٨٨ ـ ٢٠٩.

العمر عند الطلاق

لقد تبين من مراجعة سجلات حالات الطلاق أن أصغر مطلق بلغ من العمر ٢٠ سنة وأكبر مطلق بلغ ٧٤ عامًا. وقد صنف المطلقون إلى ٦ فئات عمرية مبينة في الجدول رقم ١. أما المطلقات فإن أصغرهن عمرًا بلغت ١١ عامًا وأكبرهن بلغت ٦٥ عامًا، كما صنفت المطلقات إلى ٨ فئات عمرية مبينة في الجدول رقم ١ أيضًا.(٣٠) وقد اختير العمر ١٨ كنهاية للفئة العمرية الأولى بالنسبة للمطلقات لأن هذا العمر يمثل إنهاء مرحلة تعليمية والرغبة في زيادة التحصيل العلمي مما يؤثر على استقرار حياة المتزوجات من هذه الفئة العمرية.

جدول رقم ١. توزيع المطلقين والمطلقات حسب الفئات العمرية.

فئات عمر الزوج / فئات عمر الزوجة	٢٠-٢٥	٢٦-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦١ فأكثر	المجموع	النسبة المئوية
أقل من ١٨	٨	١٠	٤	-	-	-	٢٣	٪١٦,٥٥
١٩-٢٥	١٧	٢٢	٧	٥	٣	-	٥٣	٪٣٨,١٣
٢٦-٣٠	١	٦	١٢	٢	١	١	٢٣	٪١٦,٥٥
٣١-٣٥	-	١	٥	٧	٣	-	١٦	٪١١,٥
٣٦-٤٠	١	-	٢	٤	٢	-	٩	٪ ٦,٤٧
٤١-٥٠	-	-	٢	٥	٣	١	١١	٪ ٧,٩١
٥١-٦٠	-	-	-	-	-	١	١	٪ ٠,٧٢
٦٠ فأكثر	-	-	١	-	-	٢	٣	٪ ٢,١٦
المجمـوع	٢٧	٣٩	٣٣	٢٣	١٢	٥	*١٣٩	
النسبـة	٪١٩,٧	٪٢٨,٠٦	٪٢٣,٧	٪١٦,٥٥	٪٨,٦	٪٣,٦		٪١٠٠

(٣٠) كان من الأفضل تصنيف المطلقين والمطلقات إلى فئات عمرية متوازية، إلا أن زواج المرأة وهي صغيرة حتم تفاوت بداية الفئات العمرية بين المطلقين والمطلقات.

تحليـل الجـدول

بالنظر إلى الجدول رقم ١ يتبين أن أعلى نسبة للمطلقات بين الفئات العمرية، الفئة العمرية ١٩ ـ ٢٥ فقد بلغت ٣٨٪ (٥٣) تليها الفئتان أقل من ١٨ سنة و ٢٦ ـ ٣٠ سنة والتي بلغ كل منهما ١٧٪ (٢٣) وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن نسبة الطلاق لمن هن ٢٥ سنة أو أصغر (أي مجموع الفئتين الأولى والثانية) بلغت ٥٥٪ (٧٦) من جميع حالات الطلاق. وقد يفسر ارتفاع النسبة لهذه الفئة العمرية إلى عدة أمور منها صغر سنهن وعدم خبرتهن بمسؤوليات الحياة الزوجية.[٣١]

كما قد تؤشر أيضًا لنضوب صلاحية الوسائل التقليدية في إتمام الزواج (من خطبة وغيره)[٣٢] لا سيما وأن هؤلاء المطلقات ترعرعن في عهد الرخاء المادي والانفتاح الاجتماعي الذي عاشته المملكة وبشكل ملموس في سنوات الطفرة. كما يلاحظ من الجدول أيضًا أن نسبة الطلاق تقل كلما تقدم العمر بالمرأة، والذي يدل على حرص المرأة بالمحافظة على زواجها لأن فرص الزواج مرة أخرى تقل كلما زاد العمر.

أما بالنسبة للمطلقين فإن الفئة العمرية ٢٦ ـ ٣٠ تحظى بأعلى نسب الطلاق ٢٨٪ (٣٩) تليها الفئة العمرية ٣١ ـ ٤٠ إذ بلغت ٢٣,٧٪ (٣٣)؛ أما الفئة العمرية التي تلي الفئتين السابقتين في الترتيب فهي الفئة ٢٠ ـ ٢٥ بنسبة ١٩,٤٪ (٢٧). أما دواعي انخفاض نسبة المطلقين للفئة ٢٠ ـ ٢٥ (مقارنة بالفئتين الأخريين) فقد يرجع إلى أن المطلقين من هذه الفئة لا يزالون في مرحلة تكوين إمكانياتهم الاقتصادية، خصوصًا إذا تذكرنا أن الزواج وما يلحق به من حفلات يكلف مبالغ طائلة. بينما من هم في الفئة العمرية ٢٦ ـ ٤٠ قد يكونون أسسوا أنفسهم ماديًا، ولا تمثل تكاليف زواج جديد أعباء ثقيلة عليهم كما هي الحال بالنسبة لمن هم في العشرينات من أعمارهم. ومن الملاحظ أيضًا أن ما يقارب نصف المطلقين (٤٧,٧٦٪) ممن أعمارهم ٣٠ عامًا أو أقل رغم أن هذه المرحلة العمرية تمثل

(٣١) الحولي، *الـزواج*، ص ٢٦٨.

(٣٢) ما قاله فضيلة الشيخ اللحيدان في الهزاني، «*الطلاق*»، ص ٤٠.

ذروة النشاط والحيوية والحاجة للاستقرار. كما أن الطلاق للرجل بصفة عامة والمتقدم عمرًا نسبيًا بصفة خاصة لا يعني بالضرورة انكسارًا أسريًا، كما هو الحال بالنسبة للمطلقة، لأن المطلقة قد تكون إحدى زوجات الرجل وهذا يعني أن الملجأ النفسي والاجتماعي للمطلق ليس بالضرورة محطمًا نتيجة الطلاق كما هو الحال بالنسبة للمطلقة. من الجدير بالملاحظة بصفة عامة أن المطلقين يكبرون المطلقات سنًا، إلا أن الفروقات العمرية في بعض الحالات كبيرة جدًا مثلاً نلاحظ أن بعض المطلقين ممن أعمارهم ٤٠ ـ ٦٠ لهم مطلقات تتراوح أعمارهن بين ١٩ ـ ٢٥ سنة كما أن بعض من طلقوا ممن أعمارهم ٣١ ـ ٤٠ لهم مطلقات تقل أعمارهن عن ١٨ سنة. إن التسهيلات البنائية المتمثلة بالفروقات العمرية الواضحة هذه قد تكون سببًا رئيسًا أو مساعدًا لارتفاع نسبة الطلاق، كما أنها قد تكون مؤشرًا واضحًا لعقم الأساليب والقيم الاجتماعية المتوارثة التي استخدمت لإتمام الزواج.

المستـوى التعليمـي

المتوقع اجتماعيًا أن يكون هناك فارقًا بالتعليم بين الزوج أو الزوجة كما هو متوقع بالنسبة لفارق السن، غير الفاحش،[٣٣] بينهما. إن أحد العوامل التي تؤكد سلطة الرجل الاجتماعية في البيت وتقوي من مكانته أن يكون أكبر سنًا[٣٤] وأكثر معرفة من زوجته. إلا أن التعليم بحد ذاته سوف لن يكون عائقًا دون حل الزواج كما سنلاحظ لاحقًا.

لقد صنف المطلقون والمطلقات إلى ثلاث فئات تعليمية: ابتدائي فما دون (بما في ذلك الأميون ومن يقرأ أو يكتب)؛ ثانوي ويشمل المرحلة الثانوية وما فوق الابتدائي بما في ذلك المعاهد؛ جامعي فأعلى. الجدول رقم ٢ يبين توزيع المطلقين حسب الفئات التعليمية الآنفة الذكر.

(٣٣) بيّن Clayton أن معيار فارق السن بين الزوجين سائد في مجتمعات كثيرة، إلا أنه في تقلص مستمر في الولايات المتحدة الأميريكية إذ كان متوسط عمر الرجل عند الزواج ٢٦,١ سنة في عام ١٨٩٠م وهبط إلى ٢٣,٨ سنة في عام ١٩٧٦م أما بالنسبة للنساء فقد كان متوسط عمر المرأة عند الزواج ٢٢ سنة في عام ١٨٩٠م وهبط إلى ٢١,٣ سنة في عام ١٩٧٦م، ص ٣١٣.

(٣٤) بهذا الصدد يقول المثل الشعبي: أكبر منك بيوم، أعرف منك بسنة.

جدول رقم ٢ . توزيع المطلقين والمطلقات حسب المستوى التعليمي.

الزوج / الزوجة	ابتدائي فما دون	ثانوي فما دون	جامعي فما فوق	المجموع
ابتدائي فما دون	٧١	١٩	٥	٩٥ (٦٧,٤٪)
ثانوي فما دون	٣	٢٧	١٠	١٠ (٢٨,٤٪)
جامعي فما فوق	-	٢	٤	٦ (٤,٣٪)
المجموع	٧٤	٤٨	١٩	*١٤١
النسبة	(٥٢,٥٪)	(٣٤٪)	(١٣,٥٪)	١٠٠٪

* حالة واحدة لم يبين مستواها التعليمي.

تحليل الجدول

يتضح من الجدول السابق أن غالبية المطلقات (٦٧,٤٪) ممن لديهن تعليم ابتدائي أو ما دون ذلك، كما أن أقل نسبة من المطلقات من يتمتعن بالتعليم الجامعي إذ بلغت نسبتهن ٤,٣٪، كما أن ٥٢,٥٪ من المطلقين ممن حصلوا على تعليم ابتدائي فما دون، بينما لم تكن نسبة طلاق الجامعيين أكثر من ١٣,٥٪. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الطلاق في بعض المجتمعات العربية.[٣٥] إن اقتران أعلى نسب الطلاق بالمستويات التعليمية المنخفضة تبين أهمية التعليم في ترشيد القرارات الاجتماعية لكون التعليم كابحًا للتسرع وعدم الاكتراث بنتائج القرارات المتخذة، فالمتعلم قد تتوافر لديه بدائل لحل ما يواجهه من عقبات وصعوبات في حياته قد لا تتوافر لدى كثير من الأميين. إلا أن التعليم، كما هو ملاحظ، بحد ذاته ليس كافيًا للحد من الطلاق، لأن من المطلقين من أهم أميون ومن هم جامعيون كما يبين الجدول رقم ٢. ومن الأشياء التي بينها الجدول رقم ٢ أيضًا تقارب المستوى التعليمي بين المطلقين والمطلقات، وإن كان هناك بعض الاستثناءات القليلة، مثلاً خمسة من المطلقين لديهم تعليم جامعي بينما مطلقاتهم لديهن تعليم ابتدائي أو أقل كما أن اثنين (٢) من المطلقين لديهما تعليم ثانوي أو أقل بينما مطلقاتهما حصلن على

(٣٥) الخولي، *الزواج*، ص ٢٦٩؛ كذلك الهزاني، «*الطلاق*،» ص ١٠٩.

تعليم جامعي فأكثر. قد تكون هذه الحالات الخاصة في المستوى التعليمي مؤشرًا للمرحلة الانتقالية التي يمر بها مجتمع المملكة العربية السعودية.

إن مقارنة نسبة الطلاق حسب المستوى التعليمي تؤكد أن التعليم يساعد في ترشيد القرارات بما فيها الأسرية، كما ذكر سابقًا. إن ما توافر لدى الأفراد في عهد الطفرة من خبرات ورغبات جديدة، سواء نتيجة السفر والاطلاع على أنماط معيشية مختلفة أو ما تقدمه وسائل الإعلام التي لعبت دورًا في تغيير بعض المفاهيم والقناعات المسلم بها لاختيار شريك (شريكة) الحياة في فترة الانحسار والشح الثقافي ييسر تشنج العلاقة بين الزوجين structural strain ويفسر ارتفاع نسبة الطلاق ممن لديهم تعليم ابتدائي أو أقل الآن مقارنة بما نعرفه عن مجتمع المملكة وإن لم يكن موثقًا.

مدة الزواج

إن أحد أهداف الزواج خلق علاقة «حب وملازمة أبدية» بين الطرفين لبعضهما ومسؤوليتهما تجاه «ذريتهما». إن قصر مدة الزواج تطرح تساؤلات حول صلاحية المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لإتمامه بما في ذلك طريقه اختيار شريك الحياة، تكاليف الزواج، التوافق العمري والتعليمي وغير ذلك من التقاليد الاجتماعية المتوارثة. الجدول رقم ٣ يبين حالات الطلاق حسب مدة الزواج.

جدول رقم ٣ . توزيع حالات الطلاق حسب مدة الزواج (بالسنوات).

مدة الزواج بالسنوات	أقل من سنة	أقل من ٢	أقل من ٣	أقل من ٤	أقل من ٥	أقل من ٦	أقل من ٧	أقل من ٨	أقل من ٩	أقل من ١٠	أكثر من ١٠	المجموع
عدد الحالات	٣٩	٢٦	١٨	١٠	٦	٣	٣	٤	٤	٤	٢٤	*١٤١
النسبة المئوية	٢٧,٧	١٨,٤	١٢,٨	٧,١	٤,٣	٢,١٣	٢,١٣	٢,٨٤	٢,٨٤	٢,٨٤	١٧,٢	١٠٠٪

* حالة واحدة لم تبين مدة الزواج.

تحليـل الجـدول

يبين الجدول رقم ٣ توزيع المطلقين حسب مدة الزواج ويمكن أن نستخلص منه عدة ملاحظات، مثلاً يلاحظ أن ٢٧,٩٪ من حالات الزواج لم تدم سنة واحدة.(٣٦) كما أن ٥٠٪ من حالات الزواج لم تدم أكثر من ٣ سنوات (ولا يمكن أن تُعزى هذه النسبة العالية إلى سوء التوافق بين الطرفين فقط) وأن ٨٣٪ من حالات الزواج لم تدم أكثر من عشر سنوات.(٣٧) ما يجدر ملاحظته أيضًا أن أكثر من ٨٠٪ من حالات الزواج تمت زمن الطفرة الاقتصادية. إن تزايد نسبة الطلاق وإنهاء معظمها خلال عشر سنوات تنافي المقصد الشرعي للزواج. كما يوحي أن تغييراً طرأ على البناء الاجتماعي فيسر الطلاق structurally conducive.

فبالإضافة إلى الخلل الاجتماعي والتمزق النفسي للزوجين نتيجة الطلاق فإن أطفال المطلقين خصوصًا الذين لا تزيد أعمارهم عن عشر سنوات في أحسن الأحوال سينالهم ضرر لأنهم بحاجة ماسة إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي لأن السنوات العشر الأولى من حياتهم مرحلة تكوينية لأدوارهم الاجتماعية خصوصًا الأسرية منها. أما عدد الأولاد والبنات المتضررين من الطلاق في هذه الدراسة (بصرف النظر عن أعمارهم) فقد بلغ ١٦٥ منهم ٦٥ طفلاً وطفلة لا يتعدى أكبرهم ١٠ سنوات، أي أن مدة زواج والديهما لم تزد عن عشر سنوات.

لقد ذكر سابقًا أن لوجود الأطفال لدى الأسرة تأثيراً على احتمال وقوع الطلاق وهذا ما سيبينه الجدول رقم ٤.

الجدول رقم ٤. توزيع حالات الطلاق حسب عدد الأولاد.

ترتيب عدد الأولاد	بدون	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	المجموع
التكـــرار	٧٠	٤٠	٨	٧	٥	٤	٣	٣	٠	١	١٤١
عدد الأولاد	صفر	٤٠	١٦	٢١	٢٠	٢٠	١٨	٢١	٠	٩	١٦٥

(٣٦) إن إحدى حالات الزواج والتي انتهت بالطلاق لم تدم أكثر من أسبوعين، وكانت قد تمت بين رجل بلغ من العمر ٥٢ عامًا وامرأة بلغت ٢٠ عامًا.

(٣٧) Maher, p. 199.

الجدول رقم ٤ يبين توزيع المطلقين حسب عدد الأولاد، كما يوضح انخفاض عدد حالات الطلاق في حالة وجود وزيادة عدد الأطفال، ويظهر هذا جليًا عند مقارنة من طلقوا بدون أطفال إذ بلغوا ٧٠ حالة، بينما من طلقوا ولديهم طفل واحد بلغوا ٤٠ حالة، بينما بلغ عدد من طلقوا ولديهم ٦ أطفال ٣ حالات. وقد يعني هذا أن وجود الأطفال وزيادة عددهم لدى الأسرة يمثل مسؤولية ثقيلة، عينية ومعنوية، على الطرفين للإعراض عن الطلاق أو في الأقل تأجيله إلى حين.

مرات الزواج التي انتهت بالطلاق

لا شك أن التيسير البنائي الذي تتيحه الثقافة العربية للذكر أكثر مما تتيح للمرأة، من ذلك مثلاً أن الرجل هو الذي يطلب الزواج من المرأة وليس العكس، وقد تشارك الثقافات الأخرى الثقافة العربية في ذلك كالثقافة الغربية. إن إتاحة هذه الفرصة للرجل في المملكة العربية السعودية تجعله يختار من يتزوج — بكرًا أم مطلقة — ويساعده في الوصول إلى غايته بعض العادات الاجتماعية التي تعتبر الزواج رابطًا بين أسرتين في المقام الأول(٣٨) أو تزويج البنت على من رضي عنه والدها بصرف النظر عن رأيها في ما تطلبه في زوجها من خصال. إن تهميش رأي المرأة في حقها خصوصًا إن كان الزوجان غير متكافئين ثقافيًا أو عمريًا يهيىء لتعرية الترابط الأسري، وقد يقود إلى الطلاق في المستقبل. الجدول رقم ٥ يبين عدد مرات الزواج للطرفين.

جدول رقم ٥. عدد مرات الطلاق

الزوج / الزوجة	١	٢	٣	٤	٥	المجموع (٪)
١	٧٦	٢٧	٣	-	١	١٠٧ (٧٧٪)
٢	٧	١	٥	-	١	٢٦ (١٨,٧٪)
٣	١	١	-	-	-	٢ (١,٤٪)
٤	٢	٢	-	-	-	٤ (٢,٨٪)
المجمـوع	٨٦	٤٣	٨	-	٢	*١٣٩
النسبة المئوية	٦١,٨٪	٣٠,٩٪	٥,٨٪	-	١,٤٪	١٠٠٪

* حالتان لم تبينا عدد مرات الطلاق.

(٣٨) حطب، *تطور*، ص ١٦١.

تحليـل الجـدول

ومما يجدر ملاحظته من الجدول رقم ٥ أن ٧٧٪ (١٠٧) من المطلقات و ٦٦٪ (٨٦) من المطلقين لم يسبق لهم الطلاق، أي أن هذا الزواج المنفصم يمثل الخبرة الأولى في حياتهم الزواجية. هذه النسبة المرتفعة تشير مرة أخرى إلى الشك في صلاحية الأنماط الاجتماعية التقليدية في إتمام زواجهم.

كما يبين الجدول رقم ٥ أيضًا أن ٥٣ من المطلقين لهم خبرة طلاق سابقة، وكما أن ٢٢,٣٪ (٣١) منهم اختار زوجة (مطلقة الآن) لم يسبق لها الزواج مقارنة بـ ٧,٢٪ (١٠) ذكور لم يسبق لهم الزواج تزوجوا مطلقات. مما يؤكد التسامح البنائي بالنسبة للذكور في الثقافة العربية.

إن أعداد المطلقين والمطلقات من ذوي الخبرة الأولى بالحياة الزواجية (١٠٧ إناث، ٨٦ ذكرًا) عالية ويؤكد على ضرورة تبني أساليب ومعايير جديدة لتكوين أسرة تتعايش مع معطيات الوقت الراهن. كما أن تفضيل الرجل في المملكة للمرأة التي لم تتزوج من قبل وإن كان نفسه مطلقًا تنبىء أن أسرًا كثيرة ستعاني نفسيًا واجتماعيًا من تكدس المطلقات من بناتهم إن استمر تفضيل الرجل «للبنت» على المطلقة[٣٩] وإن كانت في مقتبل العمر كما بيّن ذلك جدول رقم ١ سابقًا.

أسبـاب الطـلاق

لقد ذكر سابقًا أنه من النادر وجود سبب واحد يعزى إليه الطلاق بل عادة ما تكون هناك عدة أسباب متشابكة تقود جميعها إلى الطلاق. وهو ما أيدته السجلات إذ ذكر أكثر من سبب للطلاق.

(٣٩) من الناحية التاريخية بين بطاينة أن كثيرًا من الزيجات وبعضها مشهورة تمت لمطلقات على رجال أفاضل دونما حرج. لمزيد من المعلومات انظر: محمد بطاينة، «الحياة الاجتماعية في صدر الإسلام: الأسرة،» *مجلة الدارة*، ع ٤ (١٤٠٨هـ)، ص ص ٩ ـ ٥٩.

الجدول رقم ٦ يبين تكرار الأسباب للطلاق وترتيبها لمن طلقوا خلال عشر سنوات أو أقل من الزواج.

جدول رقم ٦. أسباب الطلاق والتكرار لمن طلقوا خلال مدة عشر سنوات على الأكثر.

رقم السبب	مسمى السبب	التكرار	رقم السبب	مسمى السبب	التكرار
١	عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق	٤٤	١٣	ضعف الإمكانيات المادية للزوج	٣
٢	عدم الإنجاب (العقم أو تعاطي حبوب منع الحمل)	٩	١٤	كثرة مطالب الزوجة	١٢
٣	عيب خفي في أحد الزوجين	١	١٥	عدم اهتمام الزوجة بشؤون المنزل	١٦
٤	فارق السن الكبير	٧	١٦	وجود أولاد للزوج من زوجة سابقة	٤
٥	مرض لا تستطاع معه العشرة	٧	١٧	عدم رغبتها العيش مع أهل الزوج في منزل واحد	١٠
٦	الزواج من امرأة أخرى	٥	١٨	عدم رؤية الزوجة بعد خطبتها	٥
٧	اختلاف في العادات والتقاليد	٤	١٩	المغالاة في المهر	٣
٨	وجود أولاد للزوجة من زواج سابق	٤	٢٠	ارتباط الزوجة بعمل وظيفي	٢
٩	سبب أخلاقي	٥	٢١	إصرارها على تكميل تعليمها	٢
١٠	الخلاف على أمور مادية	٣	٢٢	إكراه المرأة على الزواج وعدم أخذ رأيها	٢
١١	الفرق في المستوى الثقافي	٤	٢٣	الدافع له الرغبة في التجديد	-
١٢	تدخل الأهل	١٦	٢٤	سوء معاملة الزوجة وعدم طاعتها لزوجها	١٧

إن مراجعة متأنية للأسباب السابقة توضح أن معانيها متداخلة مثلاً السبب الأول «عدم التوافق وتلاؤم الأخلاق» قد يعني أشياء كثيرة منها مثلاً إكراه المرأة على الزواج (السبب ٢٢)، فارق السن (السبب ٤)، عدم الإنجاب لتعاطي حبوب منع الحمل (السبب ٢)، وغيره، كما أن «الخلاف على أمور مادية» (السبب ١٠)، قد يعني كثرة مطالب الزوجة (السبب ١٤) أو ضعف الإمكانيات المادية (السبب ١٣). إضافة إلى ذلك، فإن الإحصائية المتوافرة تشير إلى أن من أدلى بسبب الطلاق هو المطلق، مع أن المطلقة قد ترى أسبابًا مغايرة لما يراه مطلقها. إن هذه الأسباب رغم عدم تمايز معانيها إلا أنها مُعينة لهذه الدراسة لأنها تمثل قاعدة انطلاق للوصول إلى دلالات أكثر تحديدًا لأسباب الطلاق في المستقبل.

تحليـــل الجـــدول

الجدول رقم ٦ (من طلقوا خلال عشر سنوات) يبين أن السبب الأول أكثر الأسباب ذكرًا إذ بلغ تكـراره ٤٤ مرة وقد يكون ذلك راجعًا إلى شموله أسبابًا اجتماعية، ونفسية واقتصادية كثيرة ذكر بعضها آنفًا. أما السبب الذي يليه فهو الرابع والعشرون: «سوء معاملة الزوجة وعدم طاعتها» والذي كرر ١٧ مرة، يلي هذين السببين «تدخل الأهل» و «عدم اهتمام الزوجة بشؤون المنزل،» إذ كرر كل منهما ١٦ مرة. أما السبب الذي لم يذكر قط فهو (السبب ٢٣) «الدافع الخاص بالرغبة في التجديد.»

وبالنظر إلى أسباب الطلاق بالنسبة لمن طلقوا خلال السنة الأولى من الزواج (بيانات غير واردة في الجدول) اتضح أن أكثرها تكرارًا السبب الأول «عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق» إذ بلغ تكراره ١١ مرة يليه السبب السابع عشر «عدم رغبتها العيش مع أهل الزوج في منزل واحد» إذ بلغ تكراره خمس مرات، يلي ذلك فارق السن وتدخل الأهل إذ بلغ التكرار لكل منهما ٤ مرات. أما بالنسبة لمن طلقوا بعد ١٠ سنوات من الزواج أو أكثر فإن سوء معاملة الزوجة وعدم طاعتها تحتل المرتبة الأولى، يلي ذلك الزواج من امرأة أخرى يليها السبب الأول عدم التوافق.

صلـــة القرابـــة

الطلاق يمزق العلاقات الاجتماعية بصفة عامة ويصبح تأثيره أكثر عمقًا ومرارة عندما تكون العلاقة الزواجية المنفصمة بين قريبين. لقد تبين من إحصائية المطلقين والمطلقات أن ٢٩٪ (٤١) منهم تربطهم قرابة أسرية سابقة للزواج، منهم ٩, ٦٥٪ (٢٧) هم أبناء عمومة و ١٧٪ (٧) أبناء خؤولة و ١٧٪ (٧) بينهم قرابة أبعد من أولاد العم أو الخال، إلا أن غالبية المطلقين ٧١٪ (١٠٠)[٤٠] ليس بينهم قرابة سابقة للزواج.[٤١] من مقارنة حالات الطلاق بين الأقارب يتبين أن الزواج بين أولاد العم هو الزواج المفضل بين زواج الأقارب مع مراعاة أن أغلبية المطلقين تزوجوا من خارج أسرهم الممتدة خلافًا لما هو متوقع ثقافيًا. وقد يعكس ذلك التحول الثقافي الذي يمر به مجتمع المملكة العربية السعودية.

(٤٠) يبين عدد الأولاد إن وجدوا.

(٤١) هناك حالة واحدة لم تبين الإحصائيات صلة القرابة بين المطلقين.

الدخـــــل

يمثل الدخل عاملاً مهمًا في تقصي الوضع الاجتماعي لدى الأسر في المجتمعات التي يمثل الدخل جميع ما تحصل عليه الأسرة (أو الفرد) في نهاية الشهر أو السنة، إلا أن حالة الأسرة في المجتمع العربي السعودي تختلف عن حالات المجتمعات الصناعية، إذ من الصعوبة معرفة الدخل بالتحديد. أما ما تبينه المعلومات عن المطلقين فهي «رواتب» المطلقين والتي لا تعكس بالضرورة أحوال المطلقين المادية على حقيقتها. لذا فإن الإشارة إليها قد يضفي بعض المعلومات على هذه الدراسة بعد إيضاح التحفظات السابقة. لقد بلغ عدد المطلقات العاملات ١٢ سيدة، كما أن أعلى راتب شهري حصلت عليه مطلقة (طبيبة) بلغ ١٠,٠٠٠ ريال بينما حصل مطلقها (طبيب أيضًا) على ٩,٠٠٠ ريال. أما أقل راتب حصلت عليه مطلقة فقد بلغ ٨٥٠ ريالاً (مكافأة دراسة) في حين أن مطلقها له راتب بلغ ٢,٠٠٠ ريال شهريًا. أما بالنسبة للمطلقين فإن أعلى راتب شهري حصل عليه مطلق بلغ ١٤,٠٠٠ ريال (ضابط)[٤٢] كما أن أقل دخل لمطلق بلغ ١٥٠٠ ريال شهريًا بينما لم يكن لمطلقته دخل حيث كانت طالبة في مرحلة ماقبل الجامعة.

ملخـــص النتائـــج

لقد شملت هذه الدراسة ١٤٢ حالة طلاق في إحدى محاكم الطلاق والأنكحة في المملكة العربية السعودية، كما أن خصائص معينة للمطلقين — كما هي متوافرة في الإحصائيات — قد حددت ونوقشت. أما الخصائص المدروسة فقد كانت العمر عند الطلاق، التعليم عند الطلاق، مدة الزواج، مرات الزواج، أسباب الطلاق، وصلة القرابة بين المطلقين والدخل.

لقد تبين من تحليل الإحصائيات أن أصغر مطلق بلغ ٢٠ عامًا كما أن أصغر مطلقة بلغت ١١ عامًا، كما بلغ أكبر مطلق ٧٤ عامًا وأكبر مطلقة بلغت من العمر ٦٥ عامًا. كما تبين أيضًا أن ٥٥٪ من جميع المطلقات في مقتبل العمر، أي من الفئة العمرية ٢٥ سنة أو

(٤٢) لقد بينت الإحصائيات أن الزوجة مدرسة إلا أن مرتبها لم يبين.

أقل وقد عزى ذلك إلى عدم درايتهن بالحياة الزواجية أو توفقهن على شريك الزواج، كما قد يكون لأساليب الزواج التقليدية دور في «عدم التوافق» فالطلاق. ولقد بينت الدراسة أن أعلى نسبة للمطلقين بلغت ٢٨٪ للفئة العمرية ٢٦ ـ ٣٠، وقد فسّر ذلك بأن غالبية هذه الفئة قد كونت نفسها اقتصاديًا وقد تكون مقتدرة على تحمل أعباء الزواج مرة أخرى. كما أن النتائج بينت ارتباط انخفاض نسبة المطلقات كلما تقدم بهن العمر لارتباط ذلك بفرص زواجهن مرة أخرى.

أما بالنسبة للتعليم فقد بينت الدراسة أن أعلى نسب المطلقات والمطلقين كانت ممن لديهم تعليم ابتدائي في أحسن الأحوال إذ بلغت ٦٧,٤٪ و ٥٢,٥٪ لكل منهما على التوالي. كما أن الإحصائية بينت حالات طلاق للجامعيين والجامعيات إلا أن نسب الطلاق كانت أقل النسب مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى حيث بلغت ٤,٣٪ للجامعيات و ١٣,٥٪ للجامعيين. وقد يستنتج من اختلاف النسب الواضح بين المستويات التعليمية، أن التعليم المؤطر بالقيم الثقافية النبيلة من تأكيد على المودة والرحمة والعشرة بالمعروف مهم في ترشيد القرارات الاجتماعية ومنها عدم التساهل بالطلاق. أما مدة الزواج فقد تبين درجة التوافق بين الطرفين وقد تشير لصلاحية الترتيبات الاجتماعية السائدة والخلفية القبلية مثل (كيفية اختيار شريك الحياة، والتكاليف وغيره) على الحياة الزواجية بعد إتمامها. لقد بينت الدراسة أن ٢٨٪ من المطلقات طُلقن قبل قضاء سنة على زواجهن، كما أن أكثر من ٥٠٪ منهن طلقن قبل مضي ٣ سنوات على زواجهن؛ إن هذه المدة قصيرة إذا ما قورنت بالهدف الديني الأزلي للعلاقة الزواجية وإتمام المسؤولية للذرية وللمجتمع. كما أن حالات الطلاق المدروسة أنجبت ١٦٥ ابنًا وبنتًا من مختلف الأعمار، منهم ٦٥ طفلاً وطفلة أكبرهم لم يبلغ العاشرة من العمر، أي في مرحلة التكوين الاجتماعي والنفسي، (البحث عن قدوة) كما بينت الدراسة أن لزيادة عدد الأولاد لدى الزوجين تأثيرًا للحد من حالات الطلاق وقد يكون ذلك ناتجًا لثقل المسؤولية الملقاة على الزوجين.

أما مرات الزواج كإحدى خصائص المطلقين المهمة، فقد تبين من دراستها أن ٧٧٪ من الإناث و ٦١٪ من الذكور لم يطلقوا من قبل، أي أن هذا الطلاق يمثل الخبرة الأولى

لهم. كما أن نسبة الذكور الذين تزوجوا مرة أخرى بامرأة لم تتزوج من قبل بلغت ٢٢,٣٪ مقارنة بالمطلقات اللاتي تزوجن مرة أخرى من ذكور لم يتزوجوا من قبل بلغت نسبتهم ٧,٢٪. هذه النسب المتفاوتة تشير إلى أن هناك عوامل بنائية تساعد الرجل في عملية الاختيار، كما قد تشير إلى تبين عدم إقبال السعوديين (سواء تزوجوا من قبل أم لم يتزوجوا) بالزواج من مطلقة وتفضيلهم للإناث اللاتي لم يتزوجن من قبل. إن قصر مدة الزواج إضافة إلى تفضيل الرجل الزواج من امرأة لم تتزوج تكشف عن المعاناة الفردية للمطلقة والمعاناة الاجتماعية لأسرتها، كما تدعو للشك في المعايير التقليدية لاختيار شريك الحياة. ولا يسع المطلع على التغيير الذي يحدث للمجتمع السعودي بالنسبة لاختيار شريك الحياة في الوقت الراهن إلا أنه يتفاءل لأسرة مستقرة لأن كثيرًا من أولياء الأمور بدأ يأخذ برأي البنت قبل تزويجها. وأخذ رأي البنت قبل الزواج نحن مطالبون به شرعًا وديننا الحنيف يحثنا على ذلك.

أما أسباب الطلاق الأكثر تكرارًا لمن أنهوا ١٠ سنوات زواج أو أقل فقد كان «عدم التوافق وعدم تلاؤم الأخلاق،» كما أن «تدخل الأهل» وعدم رغبة الزوجة العيش مع أهل الزوج وفارق السن من الأسباب التي حظيت بالذكر أكثر من غيرها؛ أما بالنسبة للمطلقين (أكثر من عشر سنوات زواج) فقد كان «عدم طاعة الزوجة وسوء معاملتها» السبب الأكثر تكرارًا ثم عدم تلاؤم الأخلاق.

بالنسبة لصلة القرابة، فقد بينت الدراسة أن ٧٠٪ من المطلقين ليسوا أقارب قبل الزواج، كما أن نسبة الزواج بين الأقارب كانت أعلى بين أبناء العمومة تليها أبناء الخؤولة: لا شك أن الطلاق يمزق العلاقة الاجتماعية بين الزوجين وبين أسرتيهما بصفة عامة إلا أن طلاق الأقارب له أبعاد أعمق من طلاق يقع بين غيرهم إذ يؤزم علاقة أسرتين مرتبطتين نسبًا وتاريخًا وقد يقطنان في البيت نفسه.

لقد أبيح الطلاق رحمة للناس لإخراجهم من الضيق، إلا أن وقوعه بعد مدة قصيرة من الزواج وارتباط حدوثه المتكرر مع شباب في مقتبل العمر ييسره بنائيًا ويقوض ثقة النشء بالزواج ويجعل حله — نتيجة اتساع انتشاره — سهلاً. إن «كره» الطلاق كسلوك اجتماعي مباح يرتبط بما يؤدي إليه من هدم لوظائف الأسرة وضمنا ما يقوم به من نخر لقوى المجتمع.

Selected Socio-Economic Characteristics of Divorced Couples in a Riyadh Court

Abdulla A. Faisal

Assistant Professor, Department of Social Studies, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This study attempts to analyze selected socio-economic characteristics taken from court records of 142 divorced couples in a Riyadh court. The study is exploratory in nature and is intended to shed some light on the dynamics of divorce in Riyadh. The characteristics selected for study include age, education, duration of marriage, past divorce experiences and reasons for divorce.

It was found that women in this study were generally somewhat younger (55% were 25 years or less) than the men (52.3% were between 25-40). Two-thirds of the couples studied had little or no education (elementary or less). Seventy-seven per cent of the females and 61% of the males in this study had never been divorced. For those who had, over three-fourths of those divorces came after only 4 years or less of marriage, with 28% occuring within the first year. Twenty-four reasons were given for the divorce. The most frequently cited reason was "incompatability." The next most frequently mentioned cause was in-laws interference in the couple's affairs. Finally, it was noted that 70% of the divorced couples in this study were not related before marriage. This points to a latent function of the traditional preferred marriage arrangement between relatives as far as duration of marriage is concerned.